عليه الاحاد العربية فلا توثر العجمة في الثاني بخلاف التانيث قوله واحدا اي لغة جميع العرب ولا الثقات الى من نقل خلافه قاله في شرح الكافية والمراد بالعجمي ما نقل عن لسان غير العرب باي لغة كانت وتعرف عجمة الاسم بوجوه احدها نقل الائمة والثاني خروجه عن اوزان الاسماء العربية كابراهيم والثالث ان يعرى من حروف الذلاقة وهو خماسي او رباعي وحروف الذلاقة ستة وهي الميم والراء والباء الموحدة والنون والفاء واللام يجمعها مر بنفل والرابع ان يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو منجق والصاد والجيم نحو الصولجان والكاف والجيم نحو اسكرجة والراء بعد النون اول كلمة نحو نرجس والزاي بعد الدال نحو مهندز واليه اشار الناظم بقوله والعجمي الوضع والتعريف معه زيد على الثلاث صرفه امتنع واذا اسمي نحو لجام بالجيم وهو آلة تجعل في فم الفرس ونحوه وفرند بكسر الفاء والراء وسكون النون قال الجواليقي فارسي معرب وهو جوهر السيف صرف لحدوث علميته ونحو نوح ولوط من الثلاثية الساكنة الوسط وشتر بفتح الشين المعجمة والتاء المثناة فوق اسم قلعة من اعمال اران بفتح الهمزة وتشديد الراء اقليم باذربيجان مصروفة لكونها ثلاثية والعجمة ملغاة فيها صرح بذلك السيرافي وابن برهان وابن خروف وقيل الساكن الوسط كنوح ولوط ذو وجهين الصرف وعدمه كهند والمحرك اي الوسط كشتر متحتم المنع كزينب اقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع وهذا التفصيل قال به عيسى بن عمر الثقفي وابن قتيبة والجرجاني والزمخشري الخامس العلم الموازن للفعل الماضي او المضارع او الامر والمعتبر من وزن الفعل انواع ثلاثة احدها الوزن الذي يخص الفعل والمراد به ما لا يوجد في غير الفعل الا في علم او اعجمي او نادر فالعلم كخضم بالخاء وتشديد الضاد المعجمتين علما لمكان وقال الجوهري اسم للعنبر بن عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة قال لولا الاله ما سكنا خضما اي بلاد خضم وشمر بالشين المعجمة وتشديد الميم علما لفرس والاعجمي كبقم لصبغ وبذ رلماء والنادر ما كان على صيغة الماضي المبني للمفعول نحو دئل اسما لقبيلة فلا يمتنع وجدان هذه الامثلة اختصاص اوزانها بالفعل لان النادر والاعجمي لا حكم لهما ولانه العلم منقول من فعل فالاختصاص فيه باق والذي لا يوجد في غير الفعل ما كان على بنية الماضي المفتتح بهمزة وصل او تاء المطاوعة كانطلق واستخرج ونحو تغافل وتصالح حال كون الاربعة اعلاما وحكم همزة الوصل في الفعل المسمى به القطع لان المنقول قد بعد عن اصله فالتحق بنظايره من الاسماء فحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم كاقتدار فان الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لان المنقول من اسم لم يبعد عن اصله فلم يستحق الخروج عما هو له الثاني الوزن الذي الفعل به اولى لكونه غالبا فيه وعلى هذا اقتصر الناظم فقال كذا اي في وزن يخص الفعل او غالب كاثمد بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما وبالدال المهملة حجر الكحل فاما مضموم الهمزة والميم فاسم موضع واصبع بكسر الهمزة وفتح الموحدة واحد الاصابع وفيها عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة احوال الهمزة في ثلاثة احوال الباء والعاشر اصبوع وابلم بضم الهمزة واللام وسكون الموحدة بينهما سعف المقل حال كون الثلاثة اعلاما فان وجود موازنها في الفعل اكثر منه في الاسم فالاول ضرب فانه موازن اثمد والامر من ذهب فانه موازن اصبع بفتح الباء والامر من كتب فانه موازن ابلم الثالث الوزن الذي الفعل به اولى لكونه مبدوا بزيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على

معنى

معنى في الاسم نحو افكل بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهي الرعدة يقال اخذه الافكل اذا اصابته رعدة واكلب بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم اللام جمع كلب فان الهمزة فيهما لا تدل على معنى وهي في موازنهما من الفعل نحو اذهب مضارع ذهب واكتب مضارع كتب دالة على المتكلم فكان المفتتح باحدهما من الافعال اصلا للمفتتح بهما من الاسماء ثم لا بد من كون الوزن لازما باقيا في اللفظ على حالته الاصلية غير مخالف لطريقة الفعل فخرج بالقيد الاول وهو اللزوم نحو امرئ علما فانه في الرفع نظير اكتب وفي النصب [نظير اذهب وفي الجر] نظير اضرب فلم يلزم وزنا واحدا في الاحوال الثلاثة ولم يبق على حالة واحدة فخالف الفعل بكون حركة عينه تتبع حركة لامه والفعل لا اتباع فيه وخرج بالقيد الثاني وهو البقاء على حالته الاصلية نحو رد وقيل وبيع مبنيات للمفعول فانها لم تبق على حالتها الاصلية فان اصلها فعل بضم الفاء وكسر العين ثم دخلها الادغام والاعلال فالادغام في رد والاعلال بالنقل والقلب في قيل وبالنقل فقط في بيع وصارت صيغة رد بمنزلة صيغة قفل بضم القاف وسكون الفاء وصيغة قيل وبيع بمنزلة صيغة ديك بكسر الدال وسكون الياء اخو الحروف وبالكاف فوجب صرفها لذلك ولو سميت بضرب بضم الضاد وسكون الراء حال كونه مخففا من ضرب بضم الضاد وكسر الراء انصرف اتفاقا لان التخفيف سابق على التسمية وانما الخلاف في التخفيف العارض بعد التسمية هل ينزل منزلة الاصل ام لا وذلك كما لو سميت بضرب بضم اوله وكسر ما قبل اخره ثم خففته بتسكين ما قبل اخره فاذا فعلت ذلك انصرف ايضا عند سيبويه لانه عنده كالسكون الاصلي واختاره ابن مالك وخالفه المبرد والمازني ومن وافقهما فمنعوه من الصرف لانه تغيير عارض بعد التسمية وخرج بالقيد الثالث وهو كونه غير مخالف لطريقة الفعل نحو البب بالضم في الباء الموحدة فيما رواه الفراء جمع لب بضم اللام وتشديد الباء الموحدة وهو العقل وجمع لب على البب قليل والاكثر ان يجمع على الباب ويقال نبات البب عروق في القلب يكون منها الرقة والبب حال كونه علما منصرف لانه قد باين الفعل بالفك قاله ابو الحسن الاخفش وخولف فحكي عن سيبويه منع الصرف لوجود الموازنة كاكتب ولان الفك رجوع الى اصل متروك فهو كتصحيح استحوذ وليس بمانع من اعتبار وزن الفعل اجماعا ولان الفك قد يدخل الفعل لزوما كاشدد به في التعجب وجوازا كاردد ولم يردد وشذوذا كالضبب البلد ولا يؤثر وزن هو بالاسم اولى لكونه فيه اكثر ولا يؤثر وزن هو موجود فيهما على السواء نحو فعل بفتح العين وفعلل نحو شجر وضرب وجعفر ودحرج وقال عيسى بن عمر الثقفي البصري شيخ الخليل وسيبويه الا ان يكونا منقولين من الفعل فانهما يؤثران فالاول كالامر من ضارب بفتح الراء والثاني كضرب ودحرج اعلاما وظاهر كلام الشاطبي تبعا للسهيلي ان خلاف عيسى انما هو في المشترك ونصه وخالف في ذلك عيسى فكان لا يصرف الوزن المشترك المنقول من فعل ويقول كل فعل ماض سمي به فانه لا ينصرف اذا كان فارغا من فاعله واحتج بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني ووجه الحجة منه ان جلا فعل ماض خال من فاعل وهو علم منع من الصرف بدليل عدم تنوينه واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون سمي بجلا من قولك زيد جلا اي هو فيه ضمير مستتر يعود على زيد وهو من باب المحكيات فهو وفاعله جملة محكية كقوله نبئت اخوالي بني يزيد فيزيد سمي به من قولك المال يزيد ففيه ضمير مستتر

رق

على ذلك

Copyright ... University